

أثر الاستيطان الإسرائيلي على مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن الإقليمي

داوود حسن محمد الزير
باحث دكتوراه - جامعة الزقازيق

ملخص :

تعتبر عمليات الاستيطان الإسرائيلي واحدة من الجرائم التي نصت عليها الاتفاقات و القانون الدولي ، وحيث ان عملية الاحتلال ذاتها هي جريمة في حق الشعوب المحتلة ، الا ان اسرائيل باحتلالها للأراضي الفلسطينية و تملصها من تنفيذ قرارات مجلس الامن و المنظمات الدولية للانسحاب من الأراضي المحتلة وجدت الفرصة في التوسع في عمليات نهب الأراضي الفلسطينية للاستيطان لصالح المهاجرين اليهود اليها . و المشروع الاستعماري الاستيطاني لإسرائيل لم يبدأ في الالفية الثالثة وحسب ، بل بدأ منذ انتهاء حرب يونيو 1967 واستيلائها على الأراضي العربية ، وقد بدأت اسرائيل عمليات الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس وذلك بتدمير عدد من القرى الفلسطينية (يالو ، عمواس ، بيت نوبا) وتهجير سكانها ، وكان هدف السياسة الإسرائيلية إجراء تعديل على الحدود بإتباع سياسة الامر الواقع ، يمكن اسرائيل من ضم (القدس ، اللطرون ، ومنطقة غوش عتصيون) ، وتحويل الأغوار الفلسطينية في الوقت نفسه الى منطقة عسكرية ومجال حيوي لأطماعها العدوانية التوسعية ، وعلى الرغم من اعتبار المحكمة الجنائية الدولية للاستيطان انه واحداً من الجرائم المنصوص عليها في ميثاقها الا ان تصدى القانون الدولي لجريمة الاستيطان الإسرائيلي ما زال تصدى هشاً لا يعيد الحقوق الفلسطينية في اراضيها المحتلة .

كلمات مفتاحية : الاستيطان ، الأراضي المحتلة ، القانون الدولي ، المحكمة الجنائية الدولية

Abstract :

The Israeli settlement operations are considered one of the crimes stipulated in the agreements and international law, and since the occupation process itself is a crime against the occupied peoples, but Israel, by occupying the Palestinian lands and evading the implementation of Security Council resolutions and international organizations to withdraw from the occupied lands, found the opportunity in Expansion of the plundering of Palestinian lands for settlement in favor of Jewish immigrants. And the settlement colonial project of Israel did not only begin in the third millennium, but also began since the end of the June 1967 war and its seizure of Arab lands. its inhabitants, and the aim of the Israeli policy was to make an adjustment to the borders by following the fait accompli policy, enabling Israel to annex (Jerusalem, Latrun, and the Gush Etzion area), and at the same time turning the Palestinian Jordan Valley into a military zone and a vital area for its expansionist aggressive ambitions, and despite the consideration that the Criminal Court It is one of the crimes stipulated in its charter, but the response of international law to the crime of Israeli settlement is still fragile and does not restore Palestinian rights in its occupied lands.

Keywords: settlements, occupied lands, international law, the International Criminal Court

مقدمة :

تصاعدت النشاطات الاستيطانية في الفترة التي رافقت مفاوضات مدريد وواشنطن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1991 فأقامت الحكومة الاسرائيلية سبع مستوطنات جديدة وارتفع عدد المستوطنين إلى 107 آلاف مستوطن ، لترتفع نسبتهم اينذاك الى 5.3% من المجموع العام لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقيات اوسلو عام 1993 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الا ان النشاطات الاستيطانية لم تتوقف ، حيث جرى التوسع في الاستيطان من خلال اجراءات اسرائيلية مستخدمة آلية وضع اليد على الأراضي الفلسطينية ، وكأن اسرائيل في سباق مع الزمن لفرض المزيد من الحقائق الجديدة على الارض ، فارتفع عدد المستوطنين إلى 145 ألف مستوطن في نهاية حكومة العمل برئاسة بيريس 1996 .

ومع صعود الليكود من جديد الى الحكم 1996 تواصلت النشاطات الاستيطانية وهكذا ما أن انتهت حكومة الليكود عام 1998 حتى ارتفع عدد المستوطنين إلى 165 ألفا . ورغم أن الاتفاقيات تقرر أنه لا يجوز لأي جانب القيام بإجراءات أحادية تؤثر في نتائج مفاوضات الوضع الدائم ، إلا أن الاستيطان أخذ يتوسع ، ومع هذا التوسع الاستيطاني أصبح هناك تداعيات يأتي على رأسها التغير الجغرافي في الحدود الفلسطينية واقامة نظام فصل عنصري في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وبالرجوع إلى اتفاقية المرحلة الانتقالية المؤقتة الموقعة عام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، فقد تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق : مناطق A : وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنياً وإدارياً) وتبلغ مساحتها 1,005 أي ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ومناطق B: وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية ، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية ، وتبلغ مساحتها 1,035 ، أي ما نسبته 18.3 % من مساحة الضفة الغربية الإجمالية ، ومناطق C: وهي المناطق

التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية ، وتشكل 61 % من المساحة الكلية للضفة الغربية.

ومع هذا التوسع والتمدد الاستيطاني لم يعد يجري الحديث عن مستوطنات سياسية (يمكن تفكيكها) وأخرى أمنية حسب تعبير اسحق رابين بل عن بنية استعمارية تحتل مساحة كبيرة وفقا لمخططاتها الهيكلية ومساحات أوسع لا تقل عن 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية كمجال حيوي للاستيطان والمستوطنين والقواعد العسكرية . وهكذا أخذ الاحتلال والاستيطان يتعمق ويبني نظاما من الفصل العنصري بكل ما لذلك من معنى .

وقد استخدمت حكومات اسرائيل المتعاقبة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع الجانب الفلسطيني ، مثلما استخدمت المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية غطاءً سياسيا لنشاطاتها الاستيطانية .

ذلك يعني أنه منذ العام 1993 ضاعفت اسرائيل من تطبيق استراتيجية استعمارية تقوم على تفتيت وعزل المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان عن بعضها ، مقابل تعزيز وترسيخ المستوطنات الإسرائيلية ، وتحويلها الى كيان متصل ومتكامل يتكون من أكثر من 158 مستوطنة وأكثر من 200 بؤرة استيطانية ، حيث يعيش المستوطنون في مجتمعات محصنة تتواصل في ما بينها ومع اسرائيل بشبكة من الطرق الالتفافية ، يقابلها مجتمعات فلسطينية مقطعة الأوصال ، ما يخلق واقعا شبيهاً بنظام الفصل العنصري الذي شهدته جنوب افريقيا في السابق ، مع فارق أن الأخير قد أحيل للتاريخ كجريمة بحق الإنسانية ، بينما الأول لا يزال يشهد فصولا من الجرائم التي لا تجد لها رادعا .

و تلك الدراسة تحاول بيان أثر الاستيطان على زيادة الجرائم الاسرائيلية في الأراضي المحتلة و أثر ذلك على تعزيز اجراءات الفصل العنصري ، وتأثير ذلك دوليا و اقليمياً ، وخاصة ان الاستيطان الإسرائيلي قد نددت به معظم المنظمات الدولية و المجتمع الدولي وطالبت اسرائيل بضرورة التوقف عنه ، و تدور **مشكلة الدراسة** : حول ان قدرة

القانون الدولي على التصدي لجريمة الاستيطان الإسرائيلي هي نقطة الانطلاق نحو محاولة التأثير على الكثير من قضايا الاحتلال ومن ضمن تلك القضايا الفصل العنصري ، الا انه احياناً تتدخل العوامل الجغرافية لتكون مصدر للنزاعات و مهدد لمصادقية المحكمة الجنائية الدولية ، حتى وان لم تعترف اسرائيل بميثاق المحكمة مما يجعل تدخل القانون الدولي و الوساطات الدولية أمر ضروري ، للحيلولة دون تطور الامر الى مزيد من الانتهاكات و الجرائم الاسرائيلية ، ويستنبط من تلك المشكلة التساؤل الرئيسي " ما مدى تأثير الاستيطان الاسرائيلي على الفصل العنصري وسلب الحقوق الفلسطينية مما يعمق من تهديد الامن و السلم الإقليمي ؟ " وتتبع من تلك الاشكالية عدة أسئلة فرعية وهي :

- الى أي مدى وصل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ؟
- لماذا يعتبر الاستيطان الاسرائيلي سبب مباشر في الفصل العنصري الذي تمارسه اسرائيل ؟

- ما مدى قدرة القانون الدولي في التصدي للجرائم الاستيطانية الاسرائيلية ؟
- هل استطاعت المحكمة الجنائية الدولية ان تحقق في جرائم الاستيطان الإسرائيلي؟
- ما هو رد الفعل الاقليمي و الدولي تجاه ذلك الاستيطان الاسرائيلي ؟

من جهة أخرى تكمن أهمية الدراسة في انها تربط بين انعكاس الاستيطان على عمليات الفصل العنصري ودوره في تعزيز الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، وكذلك تعود اهميتها في التعرف على الموقف الدولي و الإقليمي من الاستيطان الاسرائيلي وأثر ذلك على السلم الدولي ، وعلى الرغم من ان هناك دائماً محاولات عديدة من المنظمات الدولية تحاول ان تؤثر على اسرائيل لتوقف تلك العمليات ولكنها أخفقت جميعاً ، ومع ذلك ثمة سبب يدعو للتفاؤل لأن هذه القضايا الوجودية لم تقض على قدرة القانون الدولي نهائياً ، في الحقيقة هناك أسس مشتركة كافية ، ويستخدم الباحث في منهجية الدراسة : منهج تحليل النظم والذي تتبع أهميته من اعتبار ان النظام هو وحدة التحليل ، حيث يعتبر النظام محل الدراسة مجموعة من العناصر أو الاجزاء التي

ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل ، وكذلك المنهج الوصفي للظواهر السياسية حيث يقوم الدارس بمراقبة ظاهرة البحث ، وتدوين جميع ما يتعلق بها ووصفه وصفاً واضحاً، وتعتمد هذه الطريقة على خبرات الدارس في تحديد سلوكيات الظاهرة خلال الملاحظة ، بينما تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تسهم في زيادة حدة الاستيطان ، وتداعياتها على الفصل العنصري ، وما هي مؤشرات ذلك الفصل العنصري ، وأهمية التعرف على الادوار الدولية في التوسط لحل الصراع ، التعرف على الاسباب التي دفعت اسرائيل للتمادي في الاستيطان واثاره على الشعب الفلسطيني .

وتنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية ، يأتي المحور الأول المعنون بـ" الاستيطان الإسرائيلي و تداعياته على الأراضي المحتلة " ويركز على عدد من النقاط وهي : مفهوم الاستيطان ، التسلسل الزمني للتوسع في الاستيطان ، النتائج المترتبة على الاستيطان ، الفصل العنصري.. و يتناول المحور الثاني تداعيات الاستيطان الإسرائيلي على الامن الإقليمي . في حين يأتي المحور الثالث والمعنون بـ "أثر الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي ويتناول عدد من النقاط الهامة وهي : ماهية الاتفاقات و القرارات الدولية في شأن الاستيطان ، السياسة الاسرائيلية تجاه القرارات الدولية ، رد الفعل الدولي .

المحور الأول : الاستيطان الإسرائيلي و تداعياته على الأراضي المحتلة

مفهوم الاستيطان : الاستيطان هو عملية إسكان واسعة في أرض محتلة ، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءا منها . وقد تكون دوافع ذلك الاستيطان أيديولوجية أو دينية أو عنصرية كما هو شأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وقد عرّف القانون الدولي الاستعمار بأنه: سياسة توسعية تمارسها بعض الدول في حق شعوب أقل نماءً، سيكون عليها القبول بنوع من روابط التبعية إزاء هذه الدول¹. والواقع أن هذا التعريف والإقرار قائم على تناقض مشابه لذلك الذي تستند إليه الأيديولوجيا الاستعمارية، فهي تعتبر إلحاق أرض أو احتلال دولة توسعا مشروعاً، كما تُشرّع الهيمنة والاستغلال الاقتصادي لفائدة القوى الاستعمارية دون أي وجه حق إلا ما كان تحت عنوان "الأرض التي لا سيد لها" أو "الأرض الخلاء"، وهو تبرير متهافت كون كل الأراضي التي تم احتلالها تقريباً مأهولة.

نشأة الاستيطان : عرفت الحضارات القديمة الاستيطان، وكان رديفاً لحملات التوسع التي كانت تقوم بها الإمبراطوريات لمد نفوذها والسيطرة على الطرق التجارية، خاصة البحرية التي كانت قديماً مجال المنافسة الاستراتيجية الأول. وقد نشأت مدن وحواضر نتيجة غزوات اليونانيين الذين اشتهروا بكونهم غزاة وقراصنة بحر، وكان دافعهم إلى ذلك استكشاف آفاق جديدة نظراً لضيق أراضيهم وشيوع الاقتتال بينهم، فكان كل زعيم ينشق على السلطة القائمة أو يُهزَم في صراع على الحكم، يجهّز سفنه ورجاله وينطلق إلى البحر. وهكذا نشأت مدن عريقة نتيجة توطن اليونانيين، منها: مدينة مرسيليا في جنوب فرنسا، ومدينة كولون الألمانية التي نشأت حول حامية لجيش روما في العهد الروماني، ومدينة قرطاج التي بناها الفينيقيون². وفي الحقبة الحديثة، بنّت فرنسا مدينة سينلوي في السنغال وبرازافيل في الكونغو، وبنى البلجيكيون كينشاسا التي كانت تُسمى ليبول فيل. ولذلك ساد الاستيطان مع ازدهار الظاهرة الاستعمارية في موجتها الثانية خلال القرنين 19 و20، والتي كان دافعها الأساس - فضلاً عن الهيمنة الاستراتيجية -

¹ سارة محمود العراسي و آخرون، موقف القانون الدولي من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دار حائل للنشر، الطبعة الأولى، 2020.

² الاستيطان - الصراع العربي الإسرائيلي، بتاريخ 2015/8/5، على الرابط -<https://a1072.azureedge.net/encyclopedia/2015/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8>

البحث عن الأسواق والمواد الأولية، وكذلك نشر الثقافة الغربية والدين المسيحي في بعض الأحيان.

خلال الحقبة الاستعمارية تمّ الترويج للاستيطان ضمن المنظومة الاستعمارية القائمة على ادعاء التنوير ونشر الحضارة والقيم الإنسانية الراقية¹ ، بيد أن الاستيطان قد تكون له دوافع أيديولوجية ذات خلفية دينية وعنصرية ، كما هو شأن الاستيطان الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بنزعة عنصرية استتصالية رامية إلى تطهير فلسطين من العرب ، وطمس هويتها وماضيها العربي الإسلامي وإقامة دولة خالصة لليهود² .

أنماط الاستيطان : يمكن تصنيف الاستيطان إلى الأنماط الرئيسة التالية:

1 - استيطان تلقائي أو طبيعي : وهو استيطان يتم نتيجة تداخل عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، تلك العوامل هي التي تدفع الأفراد والجماعات خارج أوطانهم ، أو تجذبهم إلى أوطان جديدة . لعمل استيطان تلقائي غير مخطط له ، وتكون عملية الجذب والدفع فيه محصلة عوامل تعمل مستقلة بعضها عن بعض. ويمكن أن يكون هذا الاستيطان نابع من الداخل ، أي أن تستوطن جماعة بشرية منطقة جديدة داخل حدودها القومية. أو أن يكون خارجياً، تستوطن فيه جماعة بشرية أرضاً خارج حدودها القومية. والعامل المشترك بين كل هذا هو أن عملية الاستيطان لم تنفذ في إطار خطة مرسومة متكاملة .

2- استيطان مخطط : وهو استيطان مجموعة من الناس أرضاً وفق خطة واهداف محددة ، وقد يكون داخلياً نتيجة أهداف قومية للتنمية . فتقوم الدولة بنقل جماعة منها من مكانها وتوطينها في مكان آخر داخل حدودها القومية . مثل تهجير سكان الأودية

¹ حقيقة الاستعمار والهيمنة الاستعمارية ، بتاريخ 16 ابريل 2023 ، على الرابط <https://istighrab.iicss.iq/?id=146&sid=548>

² عبد الحكيم وادي، وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي ، "الاستحقاقات والاستثناءات"، دراسة بحثية، مركز راشيل كوري، فلسطين، 2013.

النهريّة التي بنيت فيها سدود وغمرت مواطنهم بالمياه مثل النيل والفرات والكونغو وأنهار أخرى . وقد يكون خارجياً ، عندما تستوطن جماعة بشرية أرضاً خارج حدودها القومية أو ان يتم استقدام تلك الجماعة لتوطينها ، دون إرادة السكان الأصليين ، مع شعور المستوطنين بالتفوق العرقي عليهم ، وممارسة مظاهر التمييز العنصري ، وإنكار وجود قومية السكان الأصليين. و يأخذ الاستيطان في ذلك النمط طابعين هما:

أ - نوعي : استيطان عسكري ، واستعماري ، وصناعي ، وحضري ، وريفي .
ب - مكاني : استيطان اختياري أو إجباري ، أي أن يختار المستوطنون المكان أو يجبروا على الانتقال إليه.

علاقة الاستيطان بالتطور الاجتماعي :

يؤدي الاستيطان إلى إحداث سلسلة من التغيرات في المجتمع في مجالات تكوين النظام الاجتماعي ، وربط الإنسان ببيئته الجديدة ، ويتفاوت مدى التأثير الذي يحدثه الاستيطان في هذا المجال من مجتمع إلى آخر بحسب عوامل مختلفة ، تتعلق بالقائمين على الاستيطان والسياسة التي تتبع في التوطين وأهدافها ، ثم طبيعة المستوطنين ودرجة استجابتهم للتغيرات والتأقلم مع المجتمعات المستحدثة ، وكذلك في طريقة معالجة المشكلات والقضايا التي تعترض طريق التغيير المخطط والبناء الاجتماعي والاقتصادي .

المشكلات التي تواجه الاستيطان : تتفاوت المشكلات التي تواجه الاستيطان من حيث العمق والنوع وفق عوامل عدة متعلقة بعملية الاستيطان في مختلف مراحلها منها¹:

● **مشكلات تتعلق بالتخطيط :** مثل عدم وضوح الأهداف وتحديدها ، أي ان استخدام الاستيطان لإحداث تغيير جيولوجي يسهم في اوضاع جديدة على الارض دون ان يربط تلك المستوطنات بالتنمية او مدى توسعها او الاخطار التي تهدد تلك المستوطنات ، وقد يكون هناك قصور في التشريعات المنظمة لحقوق السكان الاصليين

¹ الاستيطان ، على الرابط <https://arab-ency.com.sy/ency/details/3092/2>

في حالة وجود مستوطنات بداخل اماكن تواجدهم ، وكذلك سياسات التمويل التي تقف عقبة أمام تقدم المستوطنين، وعدم قيام المستوطنات على بحوث علمية ، وعدم ربط تلك المستوطنات بمشروعات التنمية الشاملة .

- **مشكلات تتعلق بموقع وبيئة المستوطنة :** متمثلة في عدم ملائمة البيئة من عدة نواحي ، فمن الناحية الزراعية قد تواجه المستوطنات انخفاض إنتاجية الأرض ، وعدم التنسيق بين مواقع السكن في المستوطنة و مواقع العمل .
- **مشكلات الادارة و الخدمات :** مثل ، تنظيم العمل والخدمات ، وتدريب العاملين في ميادين الأنشطة الإنتاجية والخدمات المتنوعة ، وقصور الأنظمة الإدارية عن إتاحة الفرصة أمام المستوطنين للقيام بالمشاركة في القرارات التي تخص معيشتهم وخدماتهم ، والمركزية في الإدارة.

- **مشكلات متعلقة بالمستوطن ذاته :** منها ان عدم تهيئة المستوطن قبل عملية الاستيطان قد تسبب مشكلات نفسية له ، و ايضاً مدى تقديم المستوطن لمعلومات صحيحة عن اوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية ، و الايدلوجية التي يؤمن بها ، وانتمائيه النفسي والروحي إلى المجتمعات السابقة، وعدم التجانس في التركيب الاجتماعي والثقافي بين المستوطنين ، وتشكيكه في ادارة المستوطنة و عدم رضاه عن الخدمات .

التسلسل الزمني للتوسع في الاستيطان :

زاد النشاط الاستيطاني بنسب غير مسبوقه منذ احتلال الضفة الغربية والقدس عام 1967 حتى عام 2023 ، وبحسب التقرير، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس 726 ألفا و 427 مستوطنا، موزعين على 176 مستوطنة ، و 186 بؤرة استيطانية (نواة مستوطنة) ، أقيمت 10 منها خلال عام 2022،

بالإضافة إلى بورتين تمت شرعنتهما¹. وخلال 2022 صادقت حكومة الاحتلال على 83 مخططاً لبناء 8288 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، و2635 وحدة بالقدس المحتلة. وصادرت سلطات الاحتلال قرابة 26 ألفاً و500 دونم تحت مسميات مختلفة مثل إعلان محميات طبيعية، وأوامر استملاك ووضع يد، واعتبارها "أراضي دولة"².



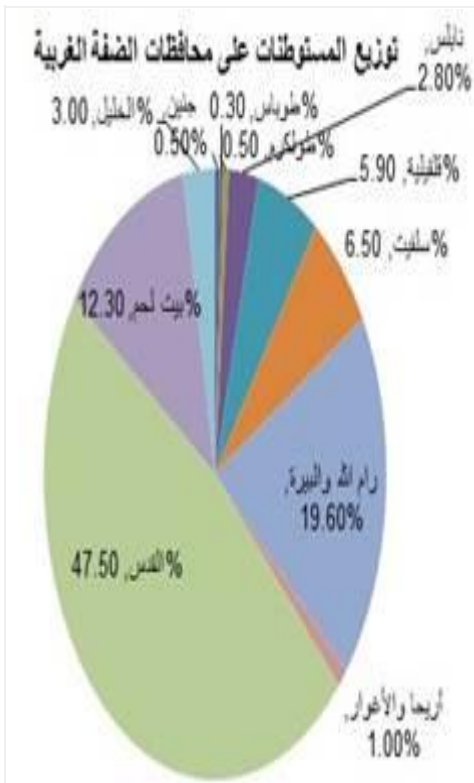
شكل يوضح عدد المستوطنات في كل محافظة من الضفة الغربية

وعدد المستوطنين عام 2016³

¹ ارتفع في 2022 بنسبة غير مسبوق منذ 1967.. هل يكون 2023 عام اكتمال الاستيطان في الضفة والقدس؟ ، بتاريخ 2023/6/16 على الرابط <https://1-a1072.azureedge.net/politics/2023/1/6/2023-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B6%D9%81%D8%A9>

² فلسطين-إسرائيل الدولة الواحدة بنظام أبارتهايد، بتاريخ 2023/7/18، على الرابط <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=799399>

³ المصدر المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء ومعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وجمعتها منظمة السلام الآن. ، منشور عام 2018 ، على الرابط <http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15316&CategoryId=19>



المحافظة	عدد المستوطنين	النسبة المئوية	عدد المستوطنات
جنين	2,861	0.5%	5
طوباس	2,156	0.3%	7
طولكرم	3,326	0.5%	3
نابلس	17,741	2.8%	12
قلقيلية	37,769	5.9%	8
سلفيت	41,143	6.5%	13
رام الله والبييرة	125,061	19.6%	26
أريحا والأغوار	6,479	1.0%	17
القدس	302,188	47.5%	26
بيت لحم	78,365	12.3%	13
الخليل	19,363	3.0%	20
المجموع	636,452	100%	150

النتائج المترتبة على الاستيطان الاسرائيلي :

- 1- السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية.
- 2- قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراي والتموي والقروي الفلسطيني. وشرذمته في وحدات تتصل بواسطة مناطق تسيطر عليها المستوطنات.
- 3- تكوين أطر ونظم إدارية وبلدية - مزدوجة وثنائية - للنظم الفلسطينية ، الأمر الذي يسبب ازدواجية ، وذلك في مقابل إحالة النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية على جزء من الأراضي الفلسطينية.
- 4- تخطيط وتنفيذ بنى تحتية مرتبطة بإسرائيل، ومنع الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى؛ بهدف استغلالها. وبحسب المخططات التي تسعى لتنفيذها الحكومة الإسرائيلية ، سيتم الفصل بشكل كامل بين التجمعات الفلسطينية والاستيطانية من خلال شبكة طرق تتحكم بها حواجز عسكرية.
- 5- تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات؛ الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي. وفي حالة التسويق، فإنه يتم في الغالب من خلال القنوات الإسرائيلية التي تستطيع ضبطه¹.
- 6- أن وجود هذه المستوطنات لا يبشر بالأمان ، ما دام الاستقرار مهددا باستمرار الاستيطان ويهدد الكيان الفلسطيني بالشرذمة والتجزئة ، لأن السيطرة الإسرائيلية على الطرق والمعابر التي تربط بين المحافظات الفلسطينية ، تجعلها تحت رحمة المستوطنين الذين باستطاعتهم إغلاقها متى شاءوا.
- 7- إن وجود المستوطنات قرب المدن الفلسطينية يجعلها مدناً حدودية تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها، أو ضربها؛ كما حدث خلال انتفاضة الأقصى عندما قصفت مدن نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل وجنين ومدن قطاع غزة بالرشاشات الثقيلة والقنابل

¹ الآثار المترتبة على الاستيطان اليهودي في القدس وضواحيها ، على الرابط

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4083

موارد المياه يحصل المواطن الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على معدل أقل من 60 لتراً من المياه للاستخدام المنزلي في اليوم الواحد مقابل 280 لتراً للفرد الإسرائيلي داخل حدود دولة اسرائيل .

2- التمييز في حق السكن و البناء : أصدرت منظمة (بمكوم) الاسرائيلية المعنية بالتنمية في تقاريرها الصادر في اكتوبر عام 2022 عن سياسة وزارة الأمن الاسرائيلية بشأن تراخيص البناء الفلسطيني ، اكدت منع إصدار رخص بناء في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقيات اوسلو بنسبة 99 % في السنوات العشر الماضية ، وأوضحت في التقرير ان من بين 570 طلباً للحصول على تراخيص بناء تقدم بها الفلسطينيون للجهات الامنية الاسرائيلية في عام 2022 تمت الموافقة على خمسة منها فقط ، في السياق نفسه ووفقا لمعطيات المكتب الوطني للدفاع عن الارض فقد وافقت وزارة الدفاع الاسرائيلية بين عامي 2016-2018 على 21 تصريح فقط من أصل 1485 طلباً فلسطينياً للحصول على تصاريح بناء في المنطقة (ج) ، أي بنسبة 0.81 %.

3 - هدم وتدمير المنازل والممتلكات في الضفة الغربية : من مظاهر نظام التمييز العنصري هدم وتدمير ممتلكات الفلسطينيين بحجج وذرائع مختلفة ، فقد انتهج الاحتلال الإسرائيلي جملة من السياسات لتدمير وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية في المناطق الخاضعة لسيطرته الأمنية والادارية¹ ، وكان مجلس الأمن الدولي دعا في العام 2004 إسرائيل لوقف هدم المنازل الفلسطينية وفقاً لقرار رقم 1544 ، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني ولا سيما الالتزام بعدم القيام بهدم المنازل خلافاً لهذا القانون ، وفقاً للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة . أما الغطاء القانوني الذي تستند

¹ تيسير خالد ، دولة الاحتلال تبني من خلال الاستيطان نظام فصل عنصري في الضفة الغربية ، بتاريخ 12 / 12 / 2022 على الرابط <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=777002>

إليه سلطات الاحتلال في هدم منازل المواطنين الفلسطينيين فهو قانون الطوارئ الذي وضعه واستخدمه الاستعمار البريطاني لفلسطين عام 1945 (71900 منزل وتهجير 73 الف حتى نهاية العام 2021) ، و بالنظر الى القدس المحتلة بشكل خاص نجد ان اسرائيل توسعت في بناء عشرات الاف الوحدات السكنية في مستوطناتها لاستيعاب أكثر من 250 الف مستوطن حتى عام 2022 .

4- التمييز في حرية الحركة والتنقل : يمنع الفلسطينيون من استعمال العديد من الطرق في الضفة الغربية ، ويجبرون على استعمال طرق طويلة وصعبة كبديل عن الطرق المختصرة المخصصة للمستوطنين . ويتم تطبيق القيود على حركة تنقل الفلسطينيين بواسطة شبكة من الحواجز الثابتة والمتنقلة ، فقد أحصى مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية عدد الحواجز العسكرية الاسرائيلية عام 2018 بنحو 705 فيما مقابل 456 حاجزاً في 2014 و 256 حاجزاً في 2013 و 65 حاجزاً بين شهر سبتمبر 2008 وشهر مارس 2009 ، ومن خلال القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة فقد قطعت الضفة الغربية إلى ست وحدات جغرافية أساسية .

5- التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في القضاء : يخضع الفلسطينيون والإسرائيليون الذين يرتكبون مخالفات في الضفة الغربية المحتلة لنظام قانوني مزدوج . ففي حين يخضع الفلسطينيون لمحاكمات وقوانين عسكرية ، تطبق على المستوطنين الإسرائيليين قوانين ومحاكمات مدنية ، إن وجود نظامين قضائيين يشكل الأساس القانوني للتمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل باعتبارها دولة لليهود فقط . وتولي إسرائيل اهتماماً كبيراً للاعتداءات ذات الخلفية العنصرية مخالفة بذلك التزاماتها وفقاً للقانون الدولي والتزاماتها وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

6- تمييز على مستوى الحق في البناء والسكن : على مستوى الحق في البناء والسكن

تبدو سياسة التمييز العنصري الاسرائيلية واضحة ، ففي الوقت الذي قامت فيه اسرائيل بالتوسع في بناء المستوطنات في المناطق المسماة (ج) وسمحت بالتوسع في إقامة مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية¹ ، فإنها لم تسمح ببناء قرية فلسطينية واحدة ، ففي الوقت الذي تخصص فيه سلطات الاحتلال 37% من الاراضي في الضفة الغربية لصالح بناء المستوطنات ، فإنها لم تخصص الاحتلال سوى 0,7% من هذه الاراضي لصالح الفلسطينيين .

هذه بعض شواهد بأن نشاطات اسرائيل الاستيطانية تسهم بشكل فعال في بناء نظام فصل عنصري في الضفة الغربية بما فيها القدس ، الى جانب هذه الشواهد تشير الى شهادات دولية كثيرة تفيد ان اسرائيل تمارس سياسة فصل وتمييز عنصري ضد الفلسطينيين .

المحور الثاني : تداعيات الاستيطان الإسرائيلي على الامن الإقليمي

الاستيطان الإسرائيلي لا يمكن ان تتوقف آثاره عند حدود الدولة الفلسطينية بل انه يمتد ليشمل الدول العربية عموماً و الدول المجاورة خصوصاً ، فالأمن و السلم الاقليميين يستلزم لتحقيقهم ان تكون هناك بدائل لتفريغ الارض من الفلسطينيين وتهجيرهم من اراضيهم ، ويأخذ الاستيطان صورتين من صور تهديد الامن الإقليمي :

1- الصورة الاولى هي سياسة الابعاد للمواطنين الفلسطينيين : فإسرائيل تحاول ان تطرد

الفلسطينيين ليس من الأراضي التي تحتلها فقط بل من دولتهم كاملاً لإحداث تغييرات ديموغرافية تسهم في احلال واقع تريده اسرائيل ، وتحاول مراراً و تكراراً في مفاوضات

¹ تجاوزوا الحد - السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد ، على الرابط

<https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469>

الفلسطينية في سوريا قبل حرب 1967¹ ، و في لبنان 12 مخيماً رسمياً قائماً ، وكشف مشروع خاص بلجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 174 ألفاً و 422 فرداً، وأنّ 114 ألفاً و 206 فلسطيني يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان² ، وكان للأردن النصيب الأكبر من استقبال اللاجئين الفلسطينيين وتشير الاحصاءات الرسمية لوكالة الغوث الدولية (الاونروا) الى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الاردن حتى عام 2020 (2.4) مليون لاجئ أي ما يقارب 42% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية في مناطق عملياتها الخمس (الاردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية و قطاع غزة) وبها 13 مخيم³ ، كأعلى دولة عربية بها لاجئين فلسطينيين .

بل ان الاكثر تأثيراً عندما نجد مخيمات للمهجرين داخل دولتهم ، ففلسطين ذاتها توجد بها مخيمات بالضفة الغربية ، وقطاع غزة ايضاً ، وبالتالي ندرك ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واحدة من تداعيات التهجير القسري و الاستيطان ، وان تلك الظاهرة تهدد الامن الإقليمي نظراً لعدم وجود أي اتفاق لعودة المواطنين الفلسطينيين الى ارضهم ، ونقص مقومات حقوق الانسان الاساسية و الخدمات التي يستحقها كل مواطن على ارضه .

¹ مخيمات اللاجئين في سوريا ، على الرابط

<http://refugee.ps/2012/02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%2023/5/3> بتاريخ اطلاق 2023/5/3

² المخيمات الفلسطينية فاقمت أزمات لبنان بسبب معاناتها ، 12 مخيماً رئيساً تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الطبيعية ، على الرابط

<https://www.independentarabia.com/node/417396/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D>

³ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ، على الرابط

https://dpa.gov.jo/Ar/List/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%

ولذا يعتبر الاستيطان مهدداً لكل الجهود الدولية و الاممية لحل القضية الفلسطينية و الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني .

- الادوار الدولية في معالجة الاستيطان الإسرائيلي لانعكاسه على الامن الاقليمي :

في ديسمبر 2017 قرر الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة «إسرائيل» الأبدية ، وفي 25 مارس 2019 وقّع ترامب قرار اعتراف واشنطن بسيادة «إسرائيل» على مرتفعات الجولان أيضاً ، ووصف ذلك بـ«حق تل أبيب المطلق في الدفاع عن نفسها»،. وأطلقت «إسرائيل» بعد توقيع ترامب بأسبوع خطتها الاستيطانية السياحية والاقتصادية والسكانية الطويلة الأمد في الجولان ، بهدف توطين 250 ألف مستوطن هناك حتى سنة 2048¹ . وبالتالي لم يكن الدور الأمريكي داعماً لوقف الاستيطان بل على العكس كان يريد ان يضيفى شرعية الامر الواقع على تلك المستوطنات .

- وفي اجتماع لمجلس الامن في ابريل 2023 اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة له خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، بشأن القضية الفلسطينية، إن السبب الرئيسي لاندلاع العنف بين الفلسطينيين وإسرائيل هو الخطوات (الإسرائيلية) أحادية الجانب لخلق حقائق على الأرض من خلال الاستيطان واستخدام القوة لحمايتها ، وان روسيا لا تقبل بتوسع المستوطنات، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي (الفلسطينية) وانتقد الاستيطان الإسرائيلي المستمر² .

¹ الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ، بتاريخ 23 /9 /2020 على الرابط <https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%>

² روسيا تنتقد إجراءات إسرائيل الأحادية وفلسطين تدعو للاعتراف بها "دولة مستقلة" ، بتاريخ 25/4/2023 ، على الرابط - <https://1->

المحور الثالث : الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي

ماهية الاتفاقات و القرارات الدولية في شأن الاستيطان .

- تنص الفقرة السادسة من المادة «49» من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها إسرائيل في عام 1951،¹ على أنه: «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

* كما ينصّ القرار «465» الصادر عن مجلس الأمن الدولي في سنة 1980 على أن: «سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في (الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967؛ بما فيها القدس) تشكّل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكّل عقبة جديّة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط» . كما دعا هذا القرار إسرائيل إلى «تفكيك المستوطنات القائمة».²

وقد نص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 على الجرائم التي تدخل في نطاق جرائم القانون الدولي ، والذي اعتبر في المادة السابعة منه الجرائم ضد الإنسانية

1- لغرض هذا النظام الأساسي ، يشكل أي فعل من الأفعال التالية " جريمة ضد

الإنسانية " متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية

مجموعة من السكان المدنيين ، وعن علم بالهجوم :-

د (إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان ، و التي تعني " نقل الأشخاص المعنيين

قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة ، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر ، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي.

a1072.azureedge.net/news/2023/4/25/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF

¹ سارة محمود العراسى و اخرون ، مرجع سابق ذكره

² أحمد سليم البورصان ، قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها لا تتمتع بالمصادقية: القضية الفلسطينية نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج، العدد129، الصادر في مارس 2018

ي) جريمة الفصل العنصري ، و التي تعنى " أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة 1 وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى ، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.

- وفي الفتوى التي أصدرتها في يوم 9 يوليو 2004 ، قضت محكمة العدل الدولية بأن الجدار، إلى جانب المستوطنات ، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي . ودعت المحكمة إسرائيل إلى وقف العمل في تشييد هذا الجدار ، وتفكيك الأجزاء التي شيّدتها منه ، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي سببها لهم.¹

رد الفعل الدولي .

المنظمات الدولية و الاستيطان الإسرائيلي :

تدخل مجلس الامن في الشكاوى الفلسطينية و العربية المتعددة ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلي ليصدر القرار رقم 2334 (2016) الذي ينص على أنه يجب على جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، "أن تتوقف على الفور وبشكل كامل". كما يدعو القرار الدول إلى التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967.

الدول الكبرى و الاستيطان الإسرائيلي: تقول معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - والاتحاد الأوروبي - إن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة يعد انتهاكاً للقانون الدولي²

¹ بن عامر تونسي: تأثير مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، كلية الحقوق، الجزائر، العدد4، 2008.

² المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية: ماذا تعرف عنها؟ ولماذا أنشئت؟ ، بتاريخ 2020/7/1 ، على الرابط <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53250981>

وفي اجتماع مجلس الامن عام 2012 طالبت 14 من الدول الـ 15 الأعضاء في مجلس الأمن ، باستثناء الولايات المتحدة ، إسرائيل بالعدول عن مشاريعها الاستيطانية . وأعلنت الدول الأوروبية أن هذه المبادرات تهدد بالقضاء على أي فرصة لإطلاق المفاوضات من اجل إقامة دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية - تتعايشان بسلام¹. وعلى مدار الادارات الامريكية المختلفة منذ انشاء المستوطنات يتم التنديد بهذه المستوطنات غير الشرعية دون ان تصدر قراراً رسمياً بذلك ، حتى اتت ادارة الرئيس ترامب الذى اعلن في 2019 ، إنها لم تعد تعتبر المستوطنات غير قانونية ، وهو تغير يسهم في تعقيد الازمة ، الا انه في فبراير 2023 أعرب وزراء خارجية 5 دول غربية ، أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا عن "قلقهم البالغ" حيال قرار الحكومة الإسرائيلية بناء 10 آلاف وحدة استيطانية جديدة ، ونيتها البدء بتشريع 9 بوئر استيطانية في الضفة الغربية، كانت تعتبر في السابق غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وقال وزراء الخارجية إنهم يعارضون بشدة تلك "الإجراءات أحادية الجانب التي لن تؤدي إلا مفاقمة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتقويض الجهود الرامية للتوصل إلى حل الدولتين القائم على التفاوض".

واكدوا في بيانهم المشترك ، على دعمهم "لسلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وهو أمر يجب أن يتحقق عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف" المعنية حسب بيانهم. وأضاف البيان "تواصل متابعة التطورات الميدانية التي تؤثر على قابلية تحقيق حل الدولتين واستقرار المنطقة"²

وقد أعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان منفصل عن انزعاج بلاده البالغ إزاء قرار إسرائيل المضي قدماً ببناء 10 آلاف وحدة استيطانية وبدء عملية

¹ ردود فعل دولية منددة بمواصلة إسرائيل للاستيطان ، بتاريخ 2012 /1/19 ، على الرابط <https://www.dw.com/ar/%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D8%B9%D9%84->

²² أميركا و 4 دول أوروبية تعبر عن معارضتها الشديدة لخطط توسيع المستوطنات الإسرائيلية وفلسطين تطالب برد فعل أقوى ، بتاريخ 2023/2/14 ، على الرابط <https://1-a1072.azureedge.net/news/2023/2/14/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-A-%>

لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على 9 بؤر استيطانية في الضفة الغربية كانت تعتبر في السابق غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وأضاف ، في بيان نشرته وزارة الخارجية الأميركية ، "نحن نعارض بشدة هذه التدابير أحادية الجانب على غرار كافة الإدارات الأميركية السابقة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، لأنها تقاوم التوترات وتقوض احتمالات حل الدولتين المتفاوض عليه".

السياسة الاسرائيلية تجاه القرارات الدولية .

تحاول الاستراتيجية الاسرائيلية بشأن المستوطنات ان تسير في اتجاهان متوازيان بشأن المستوطنات الاول موجه للخارج و هو التتديد بأى قرارات دولية تخص الاستيطان الإسرائيلي ومهاجمة تلك القرارات و الثاني موجه للداخل و يتمثل في تدعيم الاجراءات الاستيطانية لتكون أكثر تشدداً ، حيث يتضمن اعلان تشكيل الائتلاف الحكومي بين الأحزاب الإسرائيلية ، إلغاء تسلسل اتخاذ قرار البناء الاستيطاني ، حيث كان يُرفع طلب البناء من قبل مجلس المستوطنات للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة، ومنها للحكومة للموافقة السياسية عليها ، ومع الائتلاف الجديد سيكون مجلس المستوطنات هو صاحب القرار .

وتحصن اسرائيل سياساتها تجاه التوسع فى المستوطنات من ناحية ضمان الانحياز الأمريكي لها من جانب¹ ، و الضعف العربي من جانب اخر، حيث ان عمليات التطبيع العربية مع اسرائيل² ، و المستمرة تبعاً تضعف تماماً من الضغط الفلسطيني على اسرائيل و كذلك عدم الاستقرار فى النظام الإقليمي العربى فى اكثر من دولة ، وهو الامر الذى يشجع اسرائيل فى القيام بمخططاتها المستمرة فى بناء المستوطنات .

¹ عاصم الدسوقي، الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985

² نسرين حاطوم ، التطبيع : من المستفيد الأكبر من الاتفاقية بين إسرائيل والإمارات والبحرين؟ ، بتاريخ 2021 / 9 / 16 ، على الرابط <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58586375> ،

خاتمة :

من خلال العرض السابق يتضح ان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد أخذ منذ بدايته نهجاً على محورين هما الارض و السكان ولا يزال الهدف الاكبر لدولة الاحتلال الاستيلاء على أكبر مساحة من الارض و استعمارها بأكبر عدد من المستوطنين اليهود الذين تستقدمهم اسرائيل سنوياً في موجات من المهاجرين ، وان استراتيجية اسرائيل في الاستيلاء على الأراضي و احتلالها هي تمكين المستوطنين المستعمرين من الأراضي المسيطر عليها ، وعلى ذلك فعالمي الجغرافيا المتمثل في (الارض) والعامل الديمغرافي المتمثل في (المستوطنين) يمثلوا حجر الزاوية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، فمازالت اسرائيل ترفض أي اتفاقات أو حلول بها مساس بالأرض او حتى عودة السكان الفلسطينيين اللاجئين في دول اخرى ، وبالتالي يعتبر الاستيطان الإسرائيلي بمثابة جريمة مركبة ، تأتي على رأسها احتلال الأراضي بالقوة وهدم المنازل و تهجير السكان الاصليين خارج تلك الأراضي واستقدام مهاجرين جدد و بناء مستوطنات جديدة و تمكين المستوطنين منها ، ومد المستوطنين بالخدمات و السلاح واقامة أسوار حول تلك المستوطنات للفصل العنصري بينهم وبين الفلسطينيين أصحاب الارض ، وان كانت تلك الجرائم تدخل ضمن الاستيطان ، فأن تلك الجرائم تدخل في نطاق القانون الدولي و المحكمة الجنائية الدولية¹ ، وان كانت اسرائيل ليست عضو فيها ، وبالتالي فالدراسة قد استعرضت في محورين تداعيات ذلك الاستيطان على الارض ومنها الفصل العنصري وتأثيره على الاوضاع المعيشية للسكان ، والمحور الثاني جريمة الاستيطان في القانون الدولي و القرارات الدولية تجاه اسرائيل في ذلك الشأن² ، وسوف يكون هناك عدة سيناريوهات في حالات التوسع في عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة ، منها صعوبة مطالبة الفلسطينيين بحق العودة في

¹ عبد الوهاب كريم حميد، إجراءات الترابط بين المحكمة الجنائية الدولية وعلاقتها بسلطات مجلس الأمن، مجلة مدارات سياسية- مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات بالجزائر، مج 2 ع 1، 2018

² سوسن تمرخان، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2006.

الاتفاقات ، ضعف الخدمات المعيشية الرئيسية المقدمة للفلسطينيين على حساب المستوطنين اليهود .

وعلى الرغم من القرارات الدولية التي تدين الاستيطان الإسرائيلي الا انه على ارض الواقع يتضح ان عمليات الاستيطان تزداد وتيراتها بإجراءات توسعية باستمرار دون ان يكون هناك رادع يوقف تلك الجرائم ، وهو الامر الذى يهدد الامن و السلم الاقليميين

ومن هنا نلخص نتائج الدراسة في الاتي :

1- نشأ الاستيطان كرافد من روافد الحملات الاستعمارية منذ الاكتشافات الاستعمارية الأولى التي قام بها الإسبان والبرتغاليون والهولنديون، وبالتالي تناوله القانون الدولي ضمن هذه المنظومة.

2- خلق الاستيطان الإسرائيلي بيئة لم تعدها المنطقة ، وهى احتلال الارض وطرد المواطنين وتغيير ديمغرافية المكان ، ولذا ينبغي طرح فهم دقيق لتسويق مفهوم الاستيطان وان يكون المفهوم الانسب هو استعمار الارض و الاحتلال لتوصيف الاوضاع في الأراضي المحتلة ، و الذى يترتب عليه ان يكون من حق السكان الفلسطينيين الدفاع عن اراضيهم و منازلهم المحتلة طبقاً أيضاً للقانون الدولي .

3- على الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياستها القاضية بتوسيع سياستها الاستيطانية و شق المزيد من الشوارع الالتفافية التي قطعت أوصال الأراضي الفلسطينية بحجة توفير الحماية لهذه المستوطنات.

4- إن أبرز الأهداف الاستيطانية من ناحية التأثير الأمني والاستراتيجي ، هو منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية/ إسرائيلية، تسمح بإقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية واحدة متواصلة.

5- إن تمتع هذه المستوطنات بالحماية الأمنية يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً لحمايتها، وهذا يعني وجود دولة داخل دولة، مما ينعكس على الأمن الوطني للدولة الفلسطينية؛ لذا، فإن أحد أبرز أهداف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التركيز على تحييد هذا التهويد الاستيطاني برفض أي اقتراحات بضم المناطق الاستيطانية لإسرائيل، أو تحويلها لجيوب سيادية في وسط الدولة الفلسطينية.

6- على الرغم من التثديد الدولي بشرعية المستوطنات الإسرائيلية إلا أن كافة المنظمات الدولية و الدول الكبرى لا تفرض عقوبات على إسرائيل تسهم في الحد من تلك المستوطنات ، وتكتفى بالإدانة و الشجب فقط ، مما يدعم من موقف إسرائيل في التوسع في البناء ، و بفضل الدعم الأمريكي المستمر على مدار العقود الماضية إلا أن الجهر بالدعم اتى في عهد الرئيس ترامب الذى رفض ادانة الاستيطان ، مما اعطى الفرصة للكنيست الإسرائيلي بالتصويت على ضمها إلى الكيان الإسرائيلي.

7- ان انضمام الدول العربية تبعاً لقاfile التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار احتلالها للأراضي و تهجير السكان الفلسطينيين و اقامة المستوطنات الغير شرعية ، لهو أكبر مهدد للقضية الفلسطينية بأكملها و أحد العوامل التي تسهم في دعم عمليات الاستيطان الإسرائيلي .

8- يعد الاستيطان الإسرائيلي بما يفرضه من واقع الابعاد و التهجير وتنامى المخيمات الفلسطينية للاجئين فى الدول المجاورة ، مهدداً للأمن الإقليمي و يستبعد أي حلول عادلة للحقوق الفلسطينية .

9- لم يستطع القانون الدولي على الرغم من مواده التي تحظر عمليات الاستيطان و يعتبر ذلك جريمة طبقاً له ان يمنع من استمرار تلك الجريمة ، لما تتمتع به إسرائيل من استثناءات امريكية تحد من استخدام أي عقوبات ضد إسرائيل بسبب الاستيطان .

10- لم تستطع المحكمة الجنائية الدولية ان تحقق في جرائم الاستيطان الإسرائيلي او ان تستدعى المسؤولين الإسرائيليين و التحقيق معهم في جرائم الاستيطان ، نظراً لعدة اعتبارات منها عدم عضوية اسرائيل فى المحكمة وقصور فى قرارات الاحالة التي تعطى لمجلس الامن صلاحية الاحالة و الذى بدوره لا يتم لاستخدام حق الاعتراض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

11- على الرغم من رد الفعل من الدول الكبرى الا ان الامر لا يتعدى الشجب و الادانة دون ان يكون هناك خطوات جدية او فرض عقوبات تسهم فى تراجع دولة الاحتلال عن الاستمرار فى التوسع فى عمليات الاستيطان على حساب الحقوق الفلسطينية .